

Distr.: General
27 December 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

تتشرف إسبانيا والمملكة المتحدة، اللتان تشتركان في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام والأمن، بأن تحيلا طيه مذكرة توجز وقائع الاجتماع المعقود في
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن المرأة والسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
(انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارسون

السفير

الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو رايكروفت

السفير

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع اجتماع المتابعة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، المعقود في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الأمن وممثلون عن الأمانة العامة للأمم المتحدة وكالاتها وصناديقها وبرامجها. وقدمت الإحاطة الإعلامية بشكل رئيسي نائبة الممثل الخاص للأمين العام ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، دايان كورنر، مرفوقة بموظفين كبار من البعثة ورؤساء لوكالات الأمم المتحدة.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية منذ حزيران/يونيه. إذ أبلغ عن حوالي ١٠٠٠ حادث عنف جنسي وجنساني كل شهر، وقيل إن أطراف النزاع ارتكبوا ٥٧ اعتداء منها في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر. وتواصل الجهات الفاعلة المسلحة ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات المتهمات بممارسة السحر، وغالبا ما يكون الهدف من ذلك هو ابتزاز المال أو السيطرة على المدنيين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وعلى الرغم من المذكرة التعميمية الصادرة عن وزير العدل في آذار/مارس، والتي يحظر فيها معاملة الجرائم الجنسية باعتبارها جرائم بسيطة، استمر الإفلات من العقاب المنتشر على نطاق واسع والاستخدام المتكرر للتسويات غير الرسمية لقضايا العنف الجنسي. ومن الأمثلة الإيجابية الأخيرة على التزام الشركاء الوطنيين إنشاء شبكة مكونة من عشرة رؤساء بلديات من بانغي والبلديات المحيطة بها لتوعية السكان بشأن الوقاية من العنف الجنسي والجنساني، وكذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يرتكبهما بعض حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ولئن لم تكن وحدة التدخل السريع التابعة للشرطة تؤدي مهامها بعد، فقد عينت الوزارات المعنية الموظفين الـ ٢٩ المشكلين للوحدة (من بينهم ١٣ امرأة)، وتلقوا التدريب، وقد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر أعمال تحديد المبنى الذي سيستضيف الوحدة.

وقدم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر تقييم أجرته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة، بهدف إعداد مساعدة محددة

الأهداف للنساء والفتيات اللواتي يشاركن في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي الحد من العنف الأهلي، وتحديد مجالات تركيز من أجل توعية جميع المشاركين، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والزواج المبكر، ومنع العنف الجنسي. وحتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شاركت ٧١٢ امرأة وفتاة في الأنشطة التي تسبق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تسعة مواقع في جميع أنحاء البلد، ومثلن حوالي ١٧ في المائة من مجموع المشاركين في البرنامج؛ ويجب أن تشكل النساء والفتيات نسبة ٣٥ في المائة من المشاركين أو المستفيدين من أنشطة الحد من العنف الأهلي.

وتصر المنظمات النسائية على نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في كل أنحاء البلد قبل الانتخابات المحلية المقبلة. ففي آخر جولة من الانتخابات، منعت عدة مرشحات من القيام بجماعات انتخابية جماعات مسلحة كانت في الغالب مرتبطة بمرشحين منافسين. وتشغل النساء حالياً ١٢ من أصل ١٤٠ مقعداً في البرلمان، وأربعة من المناصب الوزارية الـ ٢٣، وتترأس امرأة واحدة فقط كيانا عاما كبيرا، هو الهيئة الوطنية للانتخابات. ومع ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قانوناً للتكافؤ بين الجنسين ينص على تخصيص حصة ٣٥ في المائة من المقاعد للنساء في هيئات صنع القرار التابعة للمنظمات العامة أو الخاصة. وعلى الرغم من أن هذا القانون يجب أن يصدره الرئيس، فإن دعم المجتمع الدولي من أجل تنفيذه تنفيذاً ملائماً سيكون بالغ الأهمية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، انضمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي الفترة التي سبقت عقد اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت الأمم المتحدة عقد مشاورات مع أكثر من ٧٠٠ قيادية في ١٦ مقاطعة، وكفلت تمثيل آرائهن في مؤتمر الجهات المانحة.

ورداً على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس، أضاف المشاركون من بانغي ونيويورك ما يلي:

- التوازن بين الجنسين وقدرات البعثة في ما يتعلق بالجنسانية وحماية المرأة - أحرزت بعثة الأمم المتحدة تقدماً في تعزيز مهمتها المتعلقة بالحماية، وإضافةً إلى مستشاريها الثلاثة الحاليين لشؤون حماية المرأة، هناك ثلاثة مستشارين وتسع جهات تنسيق في شعبة حقوق الإنسان يركزون على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فضلاً عن وحدة استشارية للشؤون الجنسانية. وتشكل النساء ٢٤ في المائة من جميع الموظفين المدنيين، وهناك ١٤ امرأة و ٤٩ رجلاً برتبة ف-٥ وما فوقها. وفي

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مثلت النساء نسبة ١,٥ في المائة من العنصر العسكري و ٩,٥ في المائة من عنصر الشرطة، ويعكس هذا الرقم الأخير زيادة وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية.

• **العنف الجنسي المتصل بالنزاعات** - أعاق استمرار انعدام الأمن تنفيذ الالتزامات السابقة للحكومة السابقة بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وإضافة إلى الوصم، أحد أسباب تدني الإبلاغ عن الحالات هو غياب الخدمات المقدمة للناجيات، مما في ذلك حماية الشرطة ووسائل النقل للوصول إلى مكان تقديم الخدمات؛ وتقدم معظم الخدمات منظمات غير حكومية أو مجتمعية. وستنشر بعثة الأمم المتحدة نتائج عملية التحديد المكاني للانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٣، التي تتماشى مع ولاية المحكمة الجنائية الخاصة، وستشمل فرعا عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

• **الاتهامات المتعلقة بممارسة السحر وانتهاكات حقوق الإنسان** - تقوم بعثة الأمم المتحدة بإعداد تقرير عن السحر وتواصل الدعوة إلى إسقاطه من القوانين الجنائية، ولكن يوجد اعتقاد واسع بوجود السحر في البلد، مما في ذلك في صفوف الجهاز القضائي.

وأوصت الأمانة العامة بأن يبقي فريق الخبراء غير الرسمي على جمهورية أفريقيا الوسطى مدرجة على جدول أعماله، وبأن يشدّد في اجتماعات مجلس الأمن المقبلة والتفاعلات مع الحكومة على مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار، وبأن يتواصل فريق الخبراء غير الرسمي مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان استمرار أخذ فريق الخبراء التابع لها في الاعتبار ادعاءات وقوع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أو انتهاكات جسيمة لحقوق المرأة عند إدراج أفراد في قائمة الجزاءات، وتزويده بالخبرة اللازمة في الشؤون الجنسانية. وشكرت الرئيسة المشاركتان البعثة والفريق القطري على جودة إحاطتهما وطلبتا أن تدمج المعلومات والتحليلات المقدمة بصورة أفضل في الإحاطات والتقارير الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن.